



The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
<http://ageconsearch.umn.edu>
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

مقدمة

تعتبر دراسة الاستهلاك ذات اهمية كبيرة في رسم السياسة الاقتصادية سواء الانتاجية أو التوزيعية ، ومعرفة المتوقع في سلوك المستهلكين ، وتأثيره على القيم المطلوبة من كل سلعة ، ومن ثم تحديد أهداف خطط التنمية الاقتصادية نحو اشباع حاجات السكان من مختلف السلع والخدمات ، مع العمل على ضبط معدلات الاستهلاك لبعض الجمادات السلعية أو الخدمية ، مما يحقق ادخاراً ملائماً من الدخل القومي يوجه إلى الاستثمار لتنمية الانتاج ليقابل الاستهلاك المتزايد سنة بعد أخرى . وتشير الاحصاءات المنشورة^(١) إلى زيادة الاستهلاك القومي بمعدلات مرتفعة أدت إلى تضاعفه خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٧٤ - ١٩٨٢) ، ويبعد أن زيادة الاستهلاك لا ترجع فقط لزيادة السكان ، بل ترجع أيضاً لزيادة العييل الحدي للاستهلاك ، والذي ارتفع من حوالي ٣٠٪ في الفترة ٧٧ - ١٩٧٩ إلى ٣٣٪ في الفترة ٨١ - ١٩٨٣ . هذا في حين انخفض العييل المتوسط للاستهلاك من حوالي ١١٪ في الفترة ٧٧ - ١٩٧٥ ثم إلى حوالي ٦٪ في الفترة ٧٧ - ١٩٧٩ ثم إلى حوالي ٤٪ في الفترة ٨١ - ١٩٨٣ . وهذا يدل على أن دالة الاستهلاك قد تحولت من علاقة خطية ثابتة العييل الحدي للاستهلاك إلى علاقة غير خطية متزايدة العييل الحدي للاستهلاك في الفترة بعد منتصف السبعينيات .

وتعتبر البيانات المقطبة لبحث ميزانية الأسرة من أسباب المصادر لتحليل تطور وأنماط الاستهلاك . وتقدير أثر كل من الدخل والعوامل الديموغرافية والتغير المناخي والمنطقية الجغرافية كتغيرات هيكالية على الاستهلاك ، مع تشبيه أثر أسعار السلع والسلع البديلة خلال فترة زمنية محددة^(٢) .

(١) ارقام المرجع الوارد بالبحث بين قوسين .

٤٤ قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق .

ويهدف هذا البحث الى مقارنة التغيرات في الانفاق الاستهلاكي بين الفترتين ١٩٢٥/٢٤ و ١٩٨٢/٨١ ، وأيضا دراسة أثر التحضر على النمط الاستهلاكي ، كما يهدف أيضا لقياس أثر كل من الدخل والمنطقة الجغرافية على الطلب على المجموعات السلعية والخدمية الاستهلاكية المختلفة ، وتقدير مرويات الطلب الانفاقية لكل مجموعة ، ويستخدم البحث النتائج المتحصل عليها في تقدير نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتحقيق معدل نمو توازنى بين الناتج المحلى والانفاق الكلى ، أي اشباع الاستهلاك ، يهدف تحقيق معدل مناسب للرفاهية ، وتقدير حجم الفجوة التمويلية للاستثمار المتوقع حدوثها ، وذلك في ضوء اهداف الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٢ - ١٩٩٢ ، وماتم تحقيقه في الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ .

البيانات ومنهج البحث

استخدمت في هذا البحث البيانات المجمعة لبحثي ميزانية الأسرة بالعينة فـى جمهورية مصر العربية فى عامى ١٩٢٥/٢٤ ، ١٩٨٢/٨١ ، لتحليل نمط الإنفاق الاستهلاكى المصرى وتطوره بين الفترتين . كما استخدمت بيانات انفاق الفرد على المجموعات السلعية والخدمات وجملة انفاقه السنوى المحسوبة من بحث ميزانية الأسرة ١٩٨٢/٨١ ، لتقدير أثر كل من الدخل والتحضر (المنطقة) على الاستهلاك الفردى لكل مجموعة سلعية أو خدمية . وقد تم تجميع مجموعات الإنفاق فى ثمانى مجموعات هـى: الطعام والشراب ، الخدمات الصحية وتشمل الخدمات والرعاية الصحية ومواد النظافة المنزلية ، الدخان والمكبات ، الملابس وأغطية القدم ، السكن ومستلزماته ، وتشمل المكن ومستلزماته والوقود والاضاءة والإثاث والتجهيزات والمدفوعات للخدمات المنزلية ، التعليم والثقافة وتشمل الإنفاق على التعليم وأجهزة الثقافة والرياضة والترفيه ، الانتقالات والمواصلات وتشمل قيمة وسائل النقل الخاصة والمنفق على وسائل النقل العامة والمنفق على وسائل النقل على وسائل النقل العامة والمنفق على المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومجموعة خدمات الأخرى وتشمل الخدمات العائلية وخدمات المطاعم والمقاهى والفنادق وأوجد الإنفاق الاستهلاكى الأخرى والمستلزمات الشخصية والزمنية بالإضافة إلى الخدمات غير المدرجة فى أي من مجموعات الإنفاق السابقة .

أما جملة الإنفاق السنوي للفرد فيشمل مجموع إنفاق الفرد على المجموعات الثمانية المذكورة بالإضافة إلى نصيب الفرد من المدفوعات التحويلية ، والأساط والديون المدفوعة، أما التحضر كمتغير يوثر على الاستهلاك فقد تم التعبير عنه بأثر المنطقة الجغرافية كمتغير تجسيدي يعبر عن مجموعة الصفات الديموغرافية والاجتماعية بفرض أنها تختلف من منطقة لأخرى وبالتالي يختلف تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي ، وتشمل المناطق الجغرافية سبعة مناطق هي المحافظات الحضرية وتشمل القاهرة والسكندرية وبور سعيد والسويس وحضر الإسماعيلية وحضر الجيزة ، ومحافظات الحدود وتشمل البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء ، وحضر الوجه البحري وتشمل ثانية محافظات ، بعد فم حضر الإسماعيلية إلى المحافظات الحضرية ، وريف الوجه البحري وتشمل ريف المحافظات الثمانية ، بالإضافة إلى ريف الإسماعيلية ، وحضر الوجه القبلي ويشمل ثانية محافظات بعد فم حضر الجيزة إلى المحافظات الحضرية ، وريف الوجه القبلي ويشمل ريف المحافظات الثمانية وريف الجيزة .

ولتقدير الاستئثار اللازم لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، استعانت الدراسة بموقف مراجع الأداء للخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢ - ١٩٨٧ ، وأهداف الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٢ - ١٩٩٦ ، بالإضافة إلى البيانات التحليلية المنشورة عن الدخل القومي والتاسع التخلصي والإنفاق الاستهلاكي الخام والعام .

وفي تحليل نسق الإنفاق الاستهلاكي المصري تم استخدام نسب الإنفاق لدى كل مجموعة سلعية أو خدمة استهلاكية لمقارنة مدى تناقض كل من الإنفاق الحضري والريفي في نفس السنة ، والإنفاق الحضري أو الريفي بين فترتي الدراسة ١٩٨٢/٨١، ١٩٨٥/٧٤ و ١٩٧٥/٧٤ ، ويفترض البحث ، في التحليل الاحصائي ، عدم وجود اختلاف في أنماط الإنفاق الاستهلاكي (الفرق الصفرى) ، مقابل اختلاف الأنماط الاستهلاكية (الفرض البديل) ، ولذلك تم تقييمه مربع كاي لاختبار صنوية الفروق بين أنماط الاستهلاك المشاهدة والمتوترة للفترات وأنماط المختلطة (١) ، حيث أنه اذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة اكبر من قيمتها الجنوبيـة

عند مستوى المعنوية المعتادة (٥٠٠)، دل ذلك على وجود فروق معنوية احصائياً بين أنماط الاستهلاك المقارنة.

هذا وقد اهتمت دراسات عديدة بالتحضر كأثر للمنطقة على علاقة الدخل بالاستهلاك (منحتي انجل)، ومنها يتضح أن المرونة الدخلية لاستهلاك الفرد من الطعام تختلف بين مجموعة حائزى المزارع مقابل سكان المدن (٢٠) وذكر "مير" (٢) أن تحليل ميزانية الأسرة يظهر اختلافات أساسية في المرونة الدخلية بين مجموعات معينة في المجتمع، وترجع بعض هذه الاختلافات لعوامل غير دخلية، وبين أن المناطق الجغرافية تعكس أثر هذه الاختلافات. كما اتجهت دراسات سابقة لقياس دوال منحتي انجل لكل منطقة على حدة (٢)، واستخدام تحليل التغير (الكونفاريسي) (١) لاختبار أثر المنطقة (التحضر) كمتغير نوعي (هيكل) والدخل كمتغير كمي على نمط الإنفاق الاستهلاكي واستجابته للتغيرات في هذه العوامل المستقلة. والأسلوب الأخير هو ما اتبع في هذا البحث لاختبار ما إذا كانت الفروق بين مستويات الإنفاق الاستهلاكي ترجع فقط لاختلاف مستوى الدخل (يمثله هنا إجمالي الإنفاق الاستهلاكي) للفرد، أم ترجع لاختلاف المناطق بما تعكسه من عوامل ديمografية واجتماعية ذات تأثير على الاستهلاك، والنمونج الرياضي المستخدم في هذا التحليل على الصورة التالية:

$$Y_{ijh} = \mu + \alpha_i + \beta(X_{ij} - \bar{X}_i) + e_{ijh}$$

حيث :

Y_{ijh} = إنفاق الفرد h على المجموعة الاستهلاكية في المنطقة i لمستوى الدخل j

μ = المتوسط العام لإنفاق الفرد على المجموعة الاستهلاكية

α_i = الأثر الثابت للمنطقة i على متغير إنفاق الفرد على المجموعة الاستهلاكية

X_{ij} = المستوى α لدخل الفرد في المنطقة j

\bar{X}_j = متوسط دخل الفرد في المنطقة j

β = استجابة اتفاق الفرد على المجموعة الاستهلاكية للتغير في الدخل : (الميل الحدي للاستهلاك)

e_{ijh} = المتبقى (الخطأ) من الاختلافات لاتفاق الفرد h على المجموعة الاستهلاكية في المنطقة j لمستوى الدخل α بعد عزل أثر كل من الدخل والمنطقة على التباين في Y_{ijh} .

وباستخدام هذا التحليل يمكن تقرير طبيعة منحنى "انجل" الواجب تقديمها لحساب المرونة الدخلية (الانفاقية) لكل مجموعة استهلاكية، بمعنى ما اذا كان التقدير يتم بصورة تجميعية لكل المناطق في منحنى واحد لكل مجموعة سلعية، اذا ثبت ان اثر اختلاف المناطق راجع فقط لاختلافات الدخل فيها ، أم يتعمّن تقدير دالة كل منطقة.

وقد حاولت الدراسة عند تقدير دالة منحنى انجل تحديد أفضل صورة رياضية لتوفيق (١) المشاهدات ، وذلك باعتبار أن معامل التحديد المقدر لكل صورة رياضية يسدد على مدى كفاءتها في توفيق المشاهدات (٥) ، وبالاضافة الى اختبارات المعنوية الاحصائية لمعاملات الانحدار ، اعتمدت الدراسة على المنطق الاقتصادي في اختيار النموذج الاولى لسلوك المستهلك ، باعتبار أنه: (١) بصفة عامة يوجد حد أدنى للدخل لا يشتري المستهلك (٢) عند مستوى أقل منه أي كمية من السلعة، (٢) هناك مستوى للدخل يحدث عنه تشبع لاستهلاك سلعة معينة ينخفض بعدها الاستهلاك منها بزيادة الدخل ، (٣) اذا تحصل المستهلك لمستوى أفضل لنفس السلعة عند مستوى معين من الدخل يتزايد الانفاق على السلعة في هذه الحالة ولكن بمعدل أبطأ . وقد استخدمت بعض الدراسات السابقة بعض النماذج الرياضية لمحاكاة هذا السلوك (٦) ، وفي هذا البحث تم استخدام ثلاثة نماذج رياضية للمقارنة والاختيار وهى : النموذج الخطى - معادلة رقم (١) ، النموذج

اللوغاريتمي المزدوج - معادلة رقم (٢)، والنموذج النصف لوغاريتمي - معادلة رقم (٣)،

كما يلى :

$$ص^{\frac{1}{n}} = أ + ب \cdot س^{\frac{1}{n}} \quad (١)$$

$$\ln \frac{ص}{ه} = أ + ب \cdot \ln \frac{س}{ه} \quad (٢)$$

$$ص^{\frac{1}{n}} = أ + ب \cdot \ln \frac{س}{ه} \quad (٣)$$

حيث :

$ص^{\frac{1}{n}}$ = الانفاق الاستهلاكي السنوى المقدر للفرد $ه$ بالجنيه على المجموعه
السلعية أو الخدمية و .

$س$ = جملة الانفاق السنوى للفرد $ه$ بالجنيه .

$أ، ب$ = المعالم المقدرة لدالة منحنى " إنجل " .

ويهدف الجزء الأخير من البحث الى استخدام تحليل الانفاق الاستهلاكي في نموذج تخطيطي يهدف لتحقيق معدل النمو التوازنى في المدى الطويل ، بمعنى تحقيق نمو فى الناتج المحلى الاجمالى الممكن ليعادل الانتاج الفعلى الذى يحدده مستوى الانفاق السنوى (٢) . وتفترض الدراسة أن العامل المحدد للاستفادة من الموارد الطبيعية والعملة المتاحة هو رأس المال ، بمعنى أن توفير رأس المال سوف يصاحب وجود القدر المناسب من العمالة والموارد الطبيعية . كما تفترض أن العلاقة بين نسب عناصر الانتاج ثابتة، وأيضا المستوى التكنولوجى . وعندما يكون هناك عائد ثابت للمسعة ، فان العلاقة بين الناتج المحلى الممكن ($ص$) ورأس المال ($م$) تبيّنها المعادلة رقم (٤) ، حيث

(ر) هي الكفاءة الحدية لرأس المال ، يوضحها نموذج هارود .. دومار (٨) كما يلى :

$$ص^{\frac{1}{n}} = رم \quad (٤)$$

والمعادلتان التاليتان رقمي (٥) ، (٦) تبيّن أن الزيادة التراكمية في رأس المال (Δ م) المصاحبة لزيادة الناتج المحلي ($\Delta \text{ص}^*$) تعنى الاستثمارات (ث) :

$$\Delta \text{ص}^* = r \Delta \text{م} \dots \dots \dots \quad (5)$$

$$\Delta \text{ص}^* = r \theta \dots \dots \dots \quad (6)$$

ويمكن تقدير الاستثمار اللازم لتحقيق زيادة معينة في الناتج المحلي مقدارها ($\Delta \text{ص}^*$) باستخدام المعادلة رقم (٦) باعتبار أن $\frac{1}{r}$ هو معامل رأس المال، أي كيسية رأس المال الإضافية اللازمة لاحداث زيادة مقدارها الوحدة في الناتج المحلي في السنة، كما يلى :

$$\theta = \frac{1}{r} \Delta \text{ص}^* = \frac{1}{r} \Delta \text{ص}^* \dots \dots \dots \quad (7)$$

كما يمكن تقدير نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي $\frac{\theta}{\text{ص}}$ اللازمة لتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي $\Delta \text{ص}^*$ كما يلى :

$$\frac{\theta}{\text{ص}} = \frac{r}{\Delta \text{ص}^*} \dots \dots \dots \quad (8)$$

ووفقا للهدف التخطيطي فإن معدل نمو الناتج المحلي ($\Delta \text{ص}^*$) لابد أن يعادل معدل نمو الإنفاق (الطلب) الكلى اي الدخل القومي ، مع ارتباط الدخل بالإنفاق الاستهلاكي (س) وفقا للمعادلة رقم (٩) وفيها م ج س تمثل الميل الحسى للإستهلاك :

$$s = (m \cdot h \cdot s) \dots \dots \dots \quad (9)$$

وبهذا فإن الدخل يمكن تقديره بمعرفة الاستهلاك وفقا للمعادلة :

$$s = \frac{1}{(m \cdot h \cdot s)} \dots \dots \dots \quad (10)$$

وعلى ذلك فان :

$$\text{معدل نمو الناتج المحلي} = \text{معدل نمو الانفاق الكلى} = \text{معدل نمو الانفاق الاستهلاكى}$$

$$\times \left(\frac{1}{\text{الميل الحدى للاستهلاك}} \right)$$

$$\text{ومعدل نمو الانفاق الاستهلاكى} = \text{معدل نمو السكان} + \text{معدل نمو الدخل资料 للفرد}$$

$$\times (\text{المرونة الانفاقية للاستهلاك})$$

وعلى ذلك تم استخدام أرقام المرونات الانفاقية للاستهلاك ، التي قدرتها الدراسة، لكل مجموعة سلعية أو خدمية ، ونسب الانفاق عليها كأوزان ترجيحية ، ومعدلات نمو السكان والدخل الفردي المستهدفة في الخطة الخمسية ١٩٩٢-١٩٨٧ ، وذلك لحساب معدل النمو في الانفاق الكلى ومن ثم معدل النمو في الناتج المحلي التوازن في فترة الخطة، والتعويض بهذا التقدير في المعادلة رقم (٨) للحصول على تقدير نسبة الاستثمار من الناتج المحلي التي يجب تخصيصها خلال فترة الخطة لتحقيق هذا النمو المتوازن . ومن جهة أخرى قامت الدراسة بتقدير معامل "رأس المال" لكل قطاع اقتصادي ولجملة القطاعات وذلك باستخدام الاستثمارات الفعلية والناتج المحلي الذي تحقق خلال سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٢ - ١٩٨٧ (١٠) .

وقد هدفت الدراسة في تطبيق النموذج اختبار مدى امكانية تغطية الادخار المحلي لحجم الاستثمارات المطلوبة ، ومدى مساواة الانفاق الكلى المتحقق (ص) - المعايير للناتج المحلي (ص*) - للاستهلاك (س) والادخار (د) أو للاستهلاك (س) والاستثمار (ث) ، وتقدير حجم الفجوة التمويلية (Δ ث) ، ونسبتها للناتج المحلي الاجمالي المتحقق ، وفقاً للمعادلات التالية :

$$ص = ص^* = س + د = س + ث \dots \dots \dots \quad (١١)$$

$$\frac{ص}{ث} - \frac{د}{ث} \leq صفر \dots \dots \dots \quad (١٢)$$

نقط الانفاس الاستهلاكي المصري

تعبر نسب الإنفاق على المجموعات السلعية والخدمية في جملة الإنفاق السنوي
العينية بالجدول رقم (١) عن الإنفاق الاستهلاكي الحضري في كل من الحضر والريف،
في الفترتين ١٩٤٥/٧٤، ١٩٨٢/٨١.

وبتقدير قيمة مربع كاي لاختبار معنوية الفرق في النمط الاستهلاكي بين الحضر والريف في الفترتين المذكورتين ، وجد أن قيمة كا^٢ المحسوبة للفترة ١٩٧٥/٧٤ تبلغ ٦٥٣٠ وهي تزيد عن قيمة كا^٢ الجدولية عند شرطات حرية ٨ ومستوى معنوية ٥٠٪ . الأمر الذي يشير إلى أن الفرق بين نمطي الاستهلاك في الحضر والريف كان معنوياً احصائياً في تلك الفترة . في حين أن قيمة كا^٢ المحسوبة للفترة ١٩٨٢/٨١ بلغت ١١٥٠ وهي أقل من قيمة كا^٢ الجدولية ، وتشير هذه ظاهرة جديدة في المجتمع المصري ، ترجع لمتغيرات اقتصادية واجتماعية متعددة . أدت إلى تقارب الأنماط الاستهلاكية ومن هذه المتغيرات زيادة الدخول ، الهجرة الداخلية والخارجية ، السياسات التموينية والتسويقية وغيرها ..

جدول رقم (١) النسب المئوية للإنفاق الاستهلاكي السنوي على المجموعات الرئيسية في التغير والربح في الفتوحين ١٩٨٢/٨١، ١٩٧٥/٤

مجموعه السلع	الحضر	الدستور	١٩٨٢/٨١	١٩٧٨/٧٤	الریث	١٩٨٢/٨١
الطعام والشراب	٥١-	٦٣٠	٦٣٠	٦٣٠	٦٣٠	٦٣٠
الدخان والمكبات	٤٥-	٤٥-	٤٥-	٤٥-	٤٥-	٤٥-
الاقةة والملابس	١٢-	١٢-	١٢-	١٢-	١٢-	١٢-
السكن ومستلزماته	١٤-	١٤-	١٤-	١٤-	١٤-	١٤-
مواد النظافة المنزلية	١٥-	١٥-	١٥-	١٥-	١٥-	١٥-
الخدمات والرعاية العصرية	١٧-	١٧-	١٧-	١٧-	١٧-	١٧-
الانتقال والمواصلات	٤٢-	٤٢-	٤٢-	٤٢-	٤٢-	٤٢-
التعليم والثقافة	١٣-	١٣-	١٣-	١٣-	١٣-	١٣-
أخرى	٤٧-	٤٧-	٤٧-	٤٧-	٤٧-	٤٧-

المصدر: الحياز المركزي للتحقيق العامة رام الله، بحث ميزانية الأسرة بالجيش، ٢٤/١٩٧٥، ٨١.

وتشير هذه النتائج الى وجود نمط سائد للانفاق الاستهلاكي وفيه يمثل انفاق الفرد على الطعام والشراب مايزيد على نصف اجمالي الانفاق الاستهلاكي وتنتروج نسبة بين ٤٥٪ في الحضر ، ٤٢٪ في الريف كما هو موضح بالجدول رقم (١) ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الانفاق على المكيفات حيث تبلغ حوالي ٥٪ في الحضر ، ٦٪ في الريف أي حوالي ضعف ما ينفق على الخدمات الصحية والتعليم والثقافة (٦٪) ، وهذا الأمر يمثل خللا في نمط الاستهلاك ، ويشير الى انخفاض الوعي والمستوى الثقافي، حيث ان قيام الدولة باعانت الخدمات الصحية والعلمية والثقافية لتوفيرها بنكاليف زهيدة يجب الا يستمره الفرد في الانفاق على المكيفات التي تبسط بالمستوى الصحي مما يؤدي الى تحمل الدولة المزيد من أعباء الدعم للخدمات الصحية ووقوتها في حلقة مفرغة .

أثر الدخل والمنطقة الجغرافية على الاستهلاك

تظهر بيانات بحث ميزانية الأسرة ١٩٨٢/٨١ وجود اختلافات في مستويات الانفاق الاستهلاكي على مجموعات السلع الرئيسية وكذلك اجمالي الانفاق الاستهلاكي، وترجع هذه الاختلافات الى عوامل اقتصادية واجتماعية عديدة ، وقد أكدت نتائج تحليل التباين لاتجاه واحد وجود فروق من novità احصائية بين مستويات الانفاق الاستهلاكي على المجموعات السلعية الرئيسية كما يتضح من الجدول رقم (٢) ، ولمعرفة أهم العوامل التي ترجع اليها هذه الاختلافات ثم تقسيم تلك العوامل الى مجموعتين الأولى كمية ويمثلها الدخل (جملة الانفاق الاستهلاكي) والثانية نوعية وتمثلها المنطقة ، واستخدم البحث تحليل التباين (الكونارنيس) للحكم على مدى وجود اثر حقيقي او قعلى للمنطقة بمفرداتها على مستويات الانفاق على مجموعات السلع والخدمات المختلفة، أو أن هذه الآثار إنما ترجع الى عامل الدخل فقط .

ويتبين من نتائج تحليل التباين (الكونارنيس) أن الاختلافات في مستويات الانفاق الاستهلاكي ترجع بصفة أساسية الى الدخل بينما لا يوجد للمنطقة الجغرافية نسبة بمفردها اثر على مستويات الانفاق ، حيث ان قيمة ف المحسوبة للتباين بين المناطق

بعد عزل التباين للدخل من المتبقى غير معنوية لجميع المجموعات السلعية، جـ---دول رقم (٢) .

وتتفق هذه النتائج مع ما سبق أن أشارت إليه نتائج تحليل أنماط الإنفاق الاستهلاكي بين الحضر والريف في الفترة ١٩٨٢/٨١ من أنه لا توجد فروق معنوية احصائياً فـ---سي أنماط الإنفاق بين الحضر والريف .

ان هذه الظاهرة إنما تعنى عدم وجود مناطق متميزة في أنماط ومستويات الإنفاق الاستهلاكي، وأنه لا توجد مناطق ذات مستويات استهلاكية مرتفعة وأخرى على تقديرها منخفضة، وهذا التقارب يؤكد على أهمية حامل الدخل في الارتفاع، بمستوى الرفاهية للسكان في جميع المناطق على حد سواء . ولابد أن عوامل الهجرة الداخلية والخارجية والتربية الإقليمية في ظل التخطيط الإقليمي والتوسيع في النشاط الاقتصادي في كافة المناطق وتوازن---ر المعلومات وسائل الاتصالات والتواصل التي شهدتها الأونة الأخيرة، من الأسباب التي أدت إلى تقارب مستويات الإنفاق الاستهلاكي .

جدول رقم (٢) نتائج اختبار تحليل التباين والتجانس (الكتوارثين)
لأثر المنطقة الجغرافية ومستوى الدخل على إنفاق الغرد على كل مجموعة استهلاكية

المجموعة الانفاقية الاستهلاكية	تحليل التباين	تحليل التباين	المجموعة الانفاقية ف المحسوبة (١) معنوية الفروق في المحسوبة (٢)	للتباين الكلي بين المتوسطات لاثر المنطقة بعد عزل اثر الدخل
الطعام والشراب	٢٩٣	٤٨١	غير معنوية	غير معنوية
الخدمات الصحية	٨١٣	٤١٢	معنوية	غير معنوية
الدخان والمكيفات	٢٣٧	٢٠٢	غير معنوية	غير معنوية
الملابس واقطبية القدم	٥٣١	٢٤٦	معنوية	غير معنوية
السكن ومستلزماته	١٨٧	١٠٠	غير معنوية	غير معنوية
التعليم والثقافة	٨٣١	٢٩٧	معنوية	غير معنوية
الاتصالات ووسائل الاعلام	٦٢٠	٣٢٥	معنوية	غير معنوية
خدمات أخرى	٨٤٢	٤٧٣	معنوية	غير معنوية
اجمالي الإنفاق	٥٢٥	..	معنوية	معنوية

(١) ف الجدولية لمستوى معنوية (١٠٠) ودرجات حرية (١١٠،٢٢٠) تبلغ ٣٥٨

(٢) ف الجدولية لمستوى معنوية (١٠٠) ودرجات حرية (١١٠،٢٢٠) تبلغ ٣٥٩

ف الجدولية لمستوى معنوية (١٠٠) ودرجات حرية (١١٠،٢٢٠) تبلغ ٣٦٣ تبلغ ٣٨٩

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعمير العامة والأحصاء، ببحث ميزانية الأسرة،

الدورات الأربع، ١٩٨٢/٨١، القاهرة.

وتجدر الاشارة الى أنه اذا كانت النتائج توضح فروق معنوية احصائية بين مستويات الانفاق الاستهلاكي على مجموعات السلع وترجع هذه الفروق الى الاثار الداخلية دون المناطق ، فان مجموعتي الدخان والمعкиفات ، والسكن : ومستلزماته لاينطبق عليها هذا الاستنتاج ، أي لا يوجد فروق معنوية احصائية في مستويات الانفاق على كل منهما ، وبدراسة هذه النتائج يتبين أن الانفاق على مجموعة الدخان والمعкиفات ، وهو استهلاك ترفي له آثاره السلبية على الصحة العامة والسلوك الاجتماعي والاقتصاد القومي بصفة عامة ، وهو الا عادة استهلاكية ذات ثبات نسبي في المستوى بين فئات المجتمع ، وتغيرها يحتاج لدراسات اجتماعية متعددة بهدف ايجاد السبل لتنمية الوعي الاجتماعي والصحي والبيئي لدى السكان .

أما فيما يتعلق بالإنفاق على مجموعة السكن ومستلزماته فإن عدم وجود فسروق معنوية احصائياً بين مستويات الإنفاق عليها إنما يرجع إلى ثبات قيمة الأيجارات للمساكن القديمة وعدم ظهور تأثير يذكر لايجرات المساكن الجديدة، وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة في إجمالي إنفاق الأسرة ، جدول ملحق رقم (١) ، وهذه النتيجة قد ترجع أيضاً إلى طبيعة عينة الدراسة ومدى تحشيلها للمساكن الجديدة .

وحيث انه يتضح مما سبق عدم وجود أثر معنوى للمنطقة بمفردها على الميل الحدي للانفاق الاستهلاكي لأى مجموعة سلعية ، لذلك ركز البحث فيما يلى على تقدير دالسة منحنى " انجل " لأثر الدخل الفردى على استهلاك الفرد ، باستخدام البيانات التجمعية على مستوى الجمهورية لنتائج بحث ميزانية الأسرة فى عام ١٩٨٢ / ٨١ .

مروزات الطلب الداخلية على المجموعات الاستهلاكية

يرسم الجدول رقم (٢) تقدیرات ثلاث صور ریاضیة لمحنیات انجل لقياس علاقتة
الانفاق الاستهلاکی للفرد وجملة الانفاق السنوى للفرد (کبدیل للدخل) بالجیه لکل مجموعۃ
استهلاکیة ، ویشير متوسط قيمة معادل المرونة في كل حالة الى طبیعته المثلثة

(المجموعة السلعية) من حيث الطلب عليها في حالة ثبات الأسعار عند مستوى سنه الاستبيان . وتنقسم السلع في هذا الشأن إلى ثلاثة مجموعات هي سلع دنيساً إذا كانت مرونة الطلب الداخلية عليها سالبة ، اي بزيادة الدخل يقل الطلب عليها ، أو سلع ضرورية اذا كانت مرونة الطلب الداخلية عليها أقل من الواحد الصحيح ، وسلع كمالية اذا كانت مرونة الطلب الداخلية عليها اكبر من الواحد الصحيح ، وبعض الباحثين يعتبرون أن السلع التي تقترب مرونة الطلب الداخلية لها من الواحد الصحيح ، او بين $1\text{--}2$ ، 1 تعتبر سلع شبه كمالية . وباعتبار النموذج المقدر الأكثر توفيقاً للمشاهدات في كل مجموعة سلعية وفقاً للاعتبارات المذكورة في المنهج البحثي أمكن تقدير قيمة متوسط المرونة الداخلية ^(١) لكل مجموعة استهلاكية . وتبيّن من استعراض نتائج الجدول رقم (٢) أن مجموعات السلع والخدمات الضرورية التي تقل لها مرونة الطلب الداخلية عن الواحد الصحيح هي ثلاثة مجموعات فقط هي الطعام والشراب (٥٥٪)، والدخان والمكيفات (٦١٪)، والسكن ومستلزماته (٨٥٪) . وإذا كان الطلب على الطعام والشراب والسكن ومستلزماته هو محصلة لسياسات اقتصادية ناجحة لحماية المستهلك من تضخم اسعار الطعام والسكن فإن بقاء الطلب على الدخان والمكيفات ضمن السلع الفرعية يؤكد أنها مشكلة اجتماعية .

وتقترب المرونة الداخلية للملابس واغطية القدم من الواحد الصحيح (٤٩٪) مما يشير إلى أنها مجموعة سلعية شبه كمالية في الطلب عليها . ووفقاً لتقدير معامل المرونة الداخلية لكل من مجموعتي الخدمات الصحية (١٣٣٪) والتعليم والثقافة (٤٩٪)، والنفسي والمواصلات (١٥٪) فإن ارقام المرونة الداخلية لها تشير إلى أنها كمالية . وتتفق هذه النتائج مع تحليل نمط الانفاق الاستهلاكي حيث تشير إلى الخلل في النمط الاستهلاكي البصري وضرورة الاهتمام بالمقومات الأساسية للتنمية من صحة وتعليم ومواصلات، وهذه التقديرات لمرونت الطلب ستستخدم فيما بعد لتقدير نسبة الاستثمار .

(١) باعتبار العيل الحدي للاستهلاك = $2\text{--}3$ ٪ . أمكن تعديل المرونة الانفائية المقسدة .

جدول رقم (٣) المرونة الانفاقية والدخلية لمجموعات السلع الاستهلاكية
في بحث ميزانية الأسرة ١٩٨٢/٨١، وفقاً لطرق التقدير المختلفة

المجموعة الانفاقية	طريق التقدير	العلاقبة المقدرة	معامل التحديد	الانفاقية الدخلية	المرونة العرونة	معامل اختبار المعنوية
الطعام والشراب	لوجاريتمية مزدوجة	$y = 2.95 \ln x + 0.69$	٠٦٩	٥٥٠	٠٧٣٠	معنوية
	نصف لوناريتمية	$y = 2.72 + 2.04 \ln x$	٠٦٨	٥٤٠	٠٨١	
	خطية بسيطة	$y = 3.83 + 3.83 \ln x$	٠٦٠	٥٦٠	٠٨٢	
الخدمات الصحية	لوجاريتمية مزدوجة	$y = 1.00 \ln x + 1.66$	١٣٣	١١٦	٠٨٠	معنوية
	نصف لوناريتمية	$y = 1.68 + 0.56 \ln x$	١٥٠	١٢٠	٠٨٠	
	خطية بسيطة	$y = 1.58 + 1.22 \ln x$	١٥٨	١٢١	٠٨٢	
الدخان والمكبات	لوجاريتمية مزدوجة	$y = 2.0 \ln x + 2.61$	٢٦١	٢٦٢	٠٤٢	غير معنوية
	نصف لوناريتمية	$y = 2.68 + 1.80 \ln x$	٢٦٠	٢٦٠	٠٣٥	
	خطية بسيطة	$y = 2.89 + 2.42 \ln x$	٢٤٠	٢٦١	٠٣٤	
ملابس واططية القدم	لوجاريتمية مزدوجة	$y = 2.03 \ln x + 2.24$	٢٤١	٢٩٩	٠٢٥	معنوية
	نصف لوناريتمية	$y = 2.16 + 1.28 \ln x$	٢٧٢	٢٨٨	٠٢٢	
	خطية بسيطة	$y = 2.59 + 2.13 \ln x$	٢٩٤	٢٩٤	٠٢٠	
السكن ومستلزماته	لوجاريتمية مزدوجة	$y = 0.09 \ln x + 0.65$	٦٠١	٦٠٥	٠٦٥	معنوية
	نصف لوناريتمية	$y = 0.86 + 1.24 \ln x$	٦٢٣	٦٩١	٠٥١	
	خطية بسيطة	$y = 0.85 + 2.02 \ln x$	٦٤٨	٦٢٤	٠٤٨	
التبغ والتدخين	لوجاريتمية مزدوجة	$y = 1.01 \ln x + 1.69$	١٦٦	١٦٦	٠٦٠	
	نصف لوناريتمية	$y = 1.05 + 0.51 \ln x$	١٦٤	١٣١	٠٥٩	
	خطية بسيطة	$y = 1.75 + 1.40 \ln x$	١٩٤	١٥٥	٠٦٢	
النقلات والازلت	لوجاريتمية مزدوجة	$y = 1.00 \ln x + 1.87$	١٦٢	١٦٠	٠٦٢	معنوية
	نصف لوناريتمية	$y = 1.42 + 0.42 \ln x$	١٨٣	١٤٦	٠٦٦	
	خطية بسيطة	$y = 2.28 + 2.08 \ln x$	١٨٠	١٨٠	٠٦٣	
خدمات أخرى سرى	لوناريتمية مزدوجة	$y = 1.00 \ln x + 1.71$	١٦١	١٣٧	٠٦٨	معنوية
	نصف لوناريتمية	$y = 1.97 + 1.10 \ln x$	١٦٠	١٢٨	٠٦٧	
	خطية بسيطة	$y = 1.87 + 1.91 \ln x$	١٧٤	١٣٩	٠٦٧	

- المرونة الدخلية = المرونة الانفاقية × (٠٨٠)

- جمعت وحسبت من بيانات بحث ميزانية الأسرة : الجهاز الرئيسي للتخطيط العامة والاحصاء، بحث ميزانية الأسرة ١٩٨٢/٨١ ، القاهرة ، ١٩٨٧

تخطيط الاستثمار ومتطلبات الإنفاق الاستهلاكي

يقترب مستوى الإنفاق الاستهلاكي ومعدلات نمو أحد مؤشرات الرفاهية الاقتصادية (٩)، ولكن لم يكن هذا الإنفاق الاستهلاكي مشبعاً من الناتج المحلي فانه تحدث فجوة تضخمية ترجع لزيادة القوة الشرائية عن حجم الانتاج المتناح محلياً وكذلك للتباين العالمي بزيادة الاعتماد على السوق الخارجي لشباع الطلب الاستهلاكي. وإذا حاولت خطط التنمية السراغ بالناتج المحلي لتغطية الطلب الاستهلاكي فانها ستواجه بمشكلة زيادة حدة الفجوة التضخمية بين متطلبات الاستثمار وحجم الادخار المحلي خاصة وأن التنمية لا بد وأن تلبى الطلب الاستثماري للقطاعات الأخرى غير الاستهلاكية مثل البنية الأساسية، ومشاريع الري الكبرى.

وتحاول الدراسة فيما يلى تقدير معدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي في ضوء مؤشرات خطط التنمية وتحليلات الدراسة ، ثم تقدير معدلات الاستثمار اللازمة لمواجهة الإنفاق الاستهلاكي ، وذلك باستخدام نموذج هارود - دومار الموضح في البحث ، ومقارنة ذلك بمعدلات الادخار القومي وتقدير حجم الفجوة التضخمية (من الناتج المحلي) .

ويتنسخ من دراسة تقديرات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ، أنها استهدفت زيادة الدخل القومي بمعدل نمو سنوى يبلغ ٣٪، وبؤدى ذلك إلى تحقيق معدل نمو سنوى فى متوسط الاستهلاك العائلى يبلغ ٢٪٤، وتقدر الخطة بمعدل الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣٪١٨ حتى يتحقق هدف توازن الميزان الجارى، كما يتحقق فائق بعد ذلك بحيث يتزايد الاعتماد فى تمويل الاستثمار على المدخرات المحلية ، وتقدر الخطة زيادة نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي من سنوى ٨٪١٤ فى عام ١٩٨٧/٨٦ الى نحو ٣٪١٨ فى عام ١٩٩٢/٩١ ثم الى ٣٪٠٢٠ فى عام ١٩٩٧/٩٦ ثم الى ٣٪٢١٢ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢

واكى يتبع من الجدول رقم (٤) الموضح لما استهدفت خطة التنمية الأولى ١٩٨٧/٨٦ لمعدلات الادخار القومي، أنها سترتفع من حوالي ٣٪١٥ فى سنة

الإنسان ١٩٨٢/٨١ الى ١٩٨٢/٨٥ من الناتج المحلي في نهاية الخطة أى عام ١٩٨٢/٨٦ ، بينما كان المتحقق في ذلك العام حوالي ١٤٪ (وهو ما استخدم كأساس للخطة الثانية) . الأمر الذي يشير إلى صعوبة تحقيق معدلات المرتفعة المستهدفة للإدخار القومي وهو ما أدى إلى تخفيفها في الخطة الثانية وحتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ كما هو موضح رقم (٤) .

وترى تقديرات الدراسة أن المُحافظة على معدل الإدخار المحلي حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي ، يعتبر ملائماً للظروف الاقتصادية غير المواتية على المستويين المحلي والعالمي (انخفاض عائدات البترول وتحويلات العاملين في الخارج وزيادة اعباء الاستيراد) خاصة وأن بيانات الجدول رقم (٤) تبين وجود تمويل بالعجز تبلغ نسبة نحو ٢٪ من الناتج المحلي .

جدول رقم (٤) نسبة الإنفاق الاستهلاكي والإدخار والاستثمار
إلى الناتج المحلي الإجمالي في الخطة الخمسية

	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	بيان
الاستهلاك الخاص	٢٠٪	٦٨٪	٦٤٪	٦٦٪	٦٨٪	٦٩٪	
الاستهلاك العام	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	١٢٪	
أجمالي الاستهلاك (خاص + عام)	٨٧٪	٨٣٪	٨٥٪	٨٣٪	٨١٪	٨٦٪	
الإدخار المحلي	١٢٪	١٦٪	١٦٪	١٦٪	١٨٪	٢١٪	
أجمالي الناتج المحلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
الإدخار القومي	١٥٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٥٪	
التمويل بالعجز	٢٪	١٪	١٪	٢٪	٢٪	٢٪	
الاستثمار	٢٤٪	٢٤٪	٢٤٪	٢٣٪	٢٣٪	١٧٪	
عجز ميزان المدفوعات	٩٪	٤٪	٥٪	٧٪	٦٪	٢٪	

المصدر : وزارة التخطيط ، الأطر العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٢/٨٦ ، الجزء الأول - المكونات الرئيسية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٦٤

علاوة على ذلك فقد بدأت الخطة الخمسية الأولى بعجز تمويلي، لقصور الادخار القومي عن متطلبات الاستثمار، بنسبة بلغت حوالي ٨٪٩ من الناتج المحلي، ومن غير المتوقع انخفاضها إلى ما استهدفته تلك الخطة وهو نحو ٦٪١ من الناتج المحلي في ١٩٨٢/٨٦ انظراً لعدم زيادة نسبة الادخار القومي في نهاية الخطة مما كانت عليه في بدايتها.

أن الانخفاض النسبي لمعدلات الادخار المحققة والمتوخة يشير إلى مدى العبء الواقع على الاقتصاد القومي، لتدمير الاستثمارات اللازمة لتنمية زيادة الطلب الاستهلاكي فضلاً عن طلب القطاعات غير الاستهلاكية، وحجم التحديات المفروضة في توزيع حجم الاستثمارات الممكن تدميرها بين الطلب الاستهلاكي وغير الاستهلاكي دون زيادة الفجوة التمويلية مع الحد من الفجوة التفخيمية.

واستخدمت تقديرات المتغيرات الداخلية في نموذج تقدير نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الوارد بالجدول رقم (٥)، وتشمل تلك المتغيرات معدل النمو السنوي للسكان جدول رقم (٥) المتغيرات الاقتصادية اللازمة لتقدير نسبة الاستثمار

المجموعة السعوية	نسبة الانفاق على المجموع	المعامل رأس المال للنشاط السكاني	المرونة الدخلية	المرونة الانفاقية	معامل نمو الدخل الفردي
الطعام والشراب	٥٧٪٢	٠٥٥	٠٦٩	٠٥٥	٤٪٨
الخدمات الصحية	٢٪٢	١٣٢	١٦٦	١١٣	٦٪٩
الدخان والمكبات	١٪٦	٠٦١	٠٧٦	٠٧٠	٧٪٤
ملابس واغطية قدم	٩٪٤	٠٩٩	٠١٤	٠١٤	٨٪٥
السكن ومستلزماته	١٢٪٢	٠٨٥	٠٨٥	٠١٤	٤٪١
التعليم والثقافة	٤٪١	١٤٩	١٨٦	١٤٩	٦٪٤
انتقلات ومواصلات	٣٪٢	٠٥٠	٠٨٧	٠١٤٦	٦٪١
خدمات أخرى	٨٪٢	١٣٢	١٢١	١٢١	٥٪٨
اجمالى	١٠٠	٠٩٥	٢٨٢	٢٦٠	٢٪٢

المصدر : بيانات محسبة من الجداول الواردة بالبحث.

(٢٦٪)، معدل النمو السنوي للدخل الفردي (٦٪٣)، ومعامل رأس المال المرجح للقطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية (٢٨٪)، بالإضافة إلى تقدير معامل المرونة الانفاقية (٩٥٪) والدخلية (٢٦٪).

وعلى ذلك تم تقدير نسبة الاستثمار الاجمالي اللازم لمواجهة الزيادة في السكان والدخل الفردي ، بحوالى ٧٪٤، كما أن نسبة الاستثمار اللازم لمواجهة الطلب الاستهلاكي تبلغ حوالى ٢٠٪٢.

وبتبين من هذا أن كلا التقديرتين يفوق نسبة الاستثمار المستهدف في الخطة الخمسية الثانية والمقدرة بنحو ١٨٪، وبذلك يتضح أن معدل الاستثمار المستهدف لا يكفي لأشباع الطلب الاستهلاكي ، فضلاً عن طلب القطاعات غير الاستهلاكية .

وعلى ذلك فإنه يمكن تقدير الفجوة التمويلية بين معدلات الادخار القومي (٨٪١٤) والاحتياجات الاستثمارية الاجمالية (٢٪٤٢) بحوالى ٢٪٩ من الناتج المحلي، كما أنها تبلغ حوالى ٨٪٢ في حالة تخفيض الاستثمار لأشباع الطلب الاستهلاكي فقط . وهذه التقديرات تشير إلى الثبات النسبي للفجوة التمويلية مقارنة بما كانت عليه في بداية الخطة الخمسية الأولى (٨٪٩)، هذا على الرغم من توقع الثبات النسبي لمعدلات الادخار .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن معدل الزيادة في الطلب الاستهلاكي (في فوجء) نمو الدخل الفردي المستهدف في خطة التنمية الثانية (٦٪٣) ومعدل زيادة السكان (٢٪٢) وتقدير رقم المرونة المرجح للسلع الاستهلاكية والخدمات (٢٦٪) يبلغ حوالى ٤٥٪ سنوياً، في حين أن الخطة الخمسية الثانية تستهدف تقييد هذا المعدل في حدود ٤٪ سنوياً. أي أنها تستهدف انكماش الاستهلاك والحد من زيادته للعمل على زيادة معدلات الادخار، بالإضافة إلى أن ما استهدفته الخطة بالنسبة للاستثمار على زيادة معدلات الادخار، بالإضافة إلى أن ما استهدفته الخطة بالنسبة للاستثمار (١٨٪) يقل عن تقديرات الدراسة المطلوب لأشباع الطلب الكلي أو الطلب الاستهلاكي فقط ، بما يوحى بأن أهداف الخطة ترمي إلى ضبط الاستهلاك والاستثمار لتخفيض حجم

خلاصــــة

تتلخص الدراسة من النتائج والمقارنات السابقة الى أن تحديات التنمية تتتمثل فيما يتعلق بالانفاق الاستهلاكي ، فى زيادة الفجوة التمويلية وارتفاع نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي . وانه يمكن الحد من هذه المشكلة عن طريق تقييد نمو الاستهلاك من خلال تعديل النمط الاستهلاكي خاصه في المجموعات الساعية ذات التأثير السلبي صحيحاً واجتماعياً مثل الدخان والذكريات ، وعلاج عدم التوازن في الانفاق على السكن والتعليم والصحة من ناحية، مقابل ارتفاع الانفاق على الملابس والدخان والذكريات من ناحية أخرى . بالإضافة إلى ضرورة الحد من الاسراف في الانفاق على بعض بندود الطعام والمشروبات مثل الحبوب الغذائية والمشروبات الغازية . والسبيل الثاني للحد من المشكلة ، يتمثل في رفع كفاءة الاستثمار من خلال وضع المعايير التكنولوجى للعمل على خفض معامل رأس المال وتوجيه الاستثمارات للمشاريع ذات العائد المرتفع (معامل رأس مال منخفض) .

(٣)

السكن وأدخل المدرسي والدكتور الاستهلاكي ومتعدد نمذيب الفرد خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣

السنة	عدد السكان	بلدين نسبة بالاستقرار الجارى	الدخل الاجتيازى باليمن جنوب	الدخل الاجتيازى اليمنى جنوب	الدخل الاجتيازى اليمنى جنوب	نصيب الفرد مدين الدخل	نصيب الفرد مدين الارتفاع
١٩٨٣	٢٧٥٠٣	٣٦٧٤٣	٢٣٥٩٦	٢٥٠٦١	٢٣٣٧٦	٢٣٣٧٦	٢٣٣٧٦
١٩٨٤	٢٨٧١	٣٧٤١	٢٣٦٧١	٢٣٧٤٣	٢٣٦٧١	٢٣٦٧١	٢٣٦٧١
١٩٨٥	٢٩٦١	٣٧٥١	٢٤٠٦٣	٢٤٢٦٣	٢٤٠٦٣	٢٤٢٦٣	٢٤٢٦٣
١٩٨٦	٣٠٨٢	٣٧٤٢	٢٤٣٦٣	٢٤٣٧٣	٢٤٣٦٣	٢٤٣٧٣	٢٤٣٧٣
١٩٨٧	٣٢٠١	٣٧٤٣	٢٤٦٥٣	٢٤٧٤٣	٢٤٦٥٣	٢٤٧٤٣	٢٤٧٤٣
١٩٨٨	٣٣٢٣	٣٧٤٤	٢٤٩٥٣	٢٥٠٣٣	٢٤٩٥٣	٢٥٠٣٣	٢٤٩٥٣
١٩٨٩	٣٤٣٢	٣٧٤٥	٢٥٢٤٣	٢٥٣٣٣	٢٥٢٤٣	٢٥٣٣٣	٢٥٢٤٣
١٩٩٠	٣٥٤٣	٣٧٤٦	٢٥٥٣٣	٢٥٦٣٣	٢٥٥٣٣	٢٥٦٣٣	٢٥٦٣٣
١٩٩١	٣٦٥٣	٣٧٤٧	٢٥٨٣٣	٢٥٩٣٣	٢٥٨٣٣	٢٥٩٣٣	٢٥٩٣٣
١٩٩٢	٣٧٧٣	٣٧٤٨	٢٦١٣٣	٢٦٢٣٣	٢٦١٣٣	٢٦٢٣٣	٢٦٢٣٣
١٩٩٣	٣٩٨٣	٣٧٤٩	٢٦٤٣٣	٢٦٥٣٣	٢٦٤٣٣	٢٦٥٣٣	٢٦٤٣٣
١٩٩٤	٤١٠٣	٣٧٥٠	٢٦٧٣٣	٢٦٨٣٣	٢٦٧٣٣	٢٦٨٣٣	٢٦٧٣٣
١٩٩٥	٤٢١٣	٣٧٥١	٢٧٠٣٣	٢٧١٣٣	٢٧٠٣٣	٢٧١٣٣	٢٧١٣٣
١٩٩٦	٤٣٣٣	٣٧٥٢	٢٧٣٣٣	٢٧٤٣٣	٢٧٣٣٣	٢٧٤٣٣	٢٧٤٣٣
١٩٩٧	٤٤٤٣	٣٧٥٣	٢٧٦٣٣	٢٧٧٣٣	٢٧٦٣٣	٢٧٧٣٣	٢٧٧٣٣
١٩٩٨	٤٥٦٣	٣٧٥٤	٢٧٩٣٣	٢٨٠٣٣	٢٧٩٣٣	٢٨٠٣٣	٢٧٩٣٣
١٩٩٩	٤٧٨٣	٣٧٥٥	٢٨٢٣٣	٢٨٣٣٣	٢٨٢٣٣	٢٨٣٣٣	٢٨٣٣٣
١٩١٠	٥٠٣٣	٣٧٥٦	٢٨٤٣٣	٢٨٥٣٣	٢٨٤٣٣	٢٨٥٣٣	٢٨٥٣٣
١٩١١	٥٢٦٣	٣٧٥٧	٢٨٧٣٣	٢٨٨٣٣	٢٨٧٣٣	٢٨٨٣٣	٢٨٨٣٣
١٩١٢	٥٤٩٣	٣٧٥٨	٢٩٠٣٣	٢٩١٣٣	٢٩٠٣٣	٢٩١٣٣	٢٩١٣٣
١٩١٣	٥٧٢٣	٣٧٥٩	٢٩٣٣٣	٢٩٤٣٣	٢٩٣٣٣	٢٩٤٣٣	٢٩٤٣٣
١٩١٤	٥٩٤٣	٣٧٦٠	٢٩٦٣٣	٢٩٧٣٣	٢٩٦٣٣	٢٩٧٣٣	٢٩٧٣٣
١٩١٥	٦١٧٣	٣٧٦١	٢٩٩٣٣	٢١٠٣٣	٢٩٩٣٣	٢١٠٣٣	٢١٠٣٣
١٩١٦	٦٤٠٣	٣٧٦٢	٣٠٢٣٣	٣٠٣٣٣	٣٠٢٣٣	٣٠٣٣٣	٣٠٣٣٣
١٩١٧	٦٦٣٣	٣٧٦٣	٣٠٤٣٣	٣٠٥٣٣	٣٠٤٣٣	٣٠٥٣٣	٣٠٥٣٣
١٩١٨	٦٨٦٣	٣٧٦٤	٣٠٦٣٣	٣٠٧٣٣	٣٠٦٣٣	٣٠٧٣٣	٣٠٧٣٣
١٩١٩	٧٠٩٣	٣٧٦٥	٣٠٨٣٣	٣٠٩٣٣	٣٠٨٣٣	٣٠٩٣٣	٣٠٩٣٣
١٩٢٠	٧٣٢٣	٣٧٦٦	٣١٠٣٣	٣١١٣٣	٣١٠٣٣	٣١١٣٣	٣١٠٣٣
١٩٢١	٧٥٤٣	٣٧٦٧	٣١٢٣٣	٣١٣٣٣	٣١٢٣٣	٣١٣٣٣	٣١٣٣٣
١٩٢٢	٧٧٧٣	٣٧٦٨	٣١٤٣٣	٣١٥٣٣	٣١٤٣٣	٣١٥٣٣	٣١٤٣٣
١٩٢٣	٧٩٩٣	٣٧٦٩	٣١٦٣٣	٣١٧٣٣	٣١٦٣٣	٣١٧٣٣	٣١٦٣٣
١٩٢٤	٨١٢٣	٣٧٧٠	٣١٨٣٣	٣١٩٣٣	٣١٨٣٣	٣١٩٣٣	٣١٨٣٣
١٩٢٥	٨٣٤٣	٣٧٧١	٣٢٠٣٣	٣٢١٣٣	٣٢٠٣٣	٣٢١٣٣	٣٢٠٣٣
١٩٢٦	٨٥٧٣	٣٧٧٢	٣٢٢٣٣	٣٢٣٣٣	٣٢٢٣٣	٣٢٣٣٣	٣٢٢٣٣
١٩٢٧	٨٨٠٣	٣٧٧٣	٣٢٤٣٣	٣٢٥٣٣	٣٢٤٣٣	٣٢٥٣٣	٣٢٤٣٣
١٩٢٨	٨٩٣٣	٣٧٧٤	٣٢٦٣٣	٣٢٧٣٣	٣٢٦٣٣	٣٢٧٣٣	٣٢٦٣٣
١٩٢٩	٩١٦٣	٣٧٧٥	٣٢٨٣٣	٣٢٩٣٣	٣٢٨٣٣	٣٢٩٣٣	٣٢٨٣٣
١٩٣٠	٩٣٩٣	٣٧٧٦	٣٣٠٣٣	٣٣١٣٣	٣٣٠٣٣	٣٣١٣٣	٣٣٠٣٣
١٩٣١	٩٦٢٣	٣٧٧٧	٣٣٢٣٣	٣٣٣٣٣	٣٣٢٣٣	٣٣٣٣٣	٣٣٢٣٣
١٩٣٢	٩٨٥٣	٣٧٧٨	٣٣٤٣٣	٣٣٥٣٣	٣٣٤٣٣	٣٣٥٣٣	٣٣٤٣٣
١٩٣٣	١٠١٩٣	٣٧٧٩	٣٣٦٣٣	٣٣٧٣٣	٣٣٦٣٣	٣٣٧٣٣	٣٣٦٣٣
١٩٣٤	١٠٤٢٣	٣٧٨٠	٣٣٨٣٣	٣٣٩٣٣	٣٣٨٣٣	٣٣٩٣٣	٣٣٨٣٣
١٩٣٥	١٠٦٥٣	٣٧٨١	٣٤٠٣٣	٣٤١٣٣	٣٤٠٣٣	٣٤١٣٣	٣٤٠٣٣
١٩٣٦	١٠٨٩٣	٣٧٨٢	٣٤٢٣٣	٣٤٣٣٣	٣٤٢٣٣	٣٤٣٣٣	٣٤٢٣٣
١٩٣٧	١١١٢٣	٣٧٨٣	٣٤٤٣٣	٣٤٥٣٣	٣٤٤٣٣	٣٤٥٣٣	٣٤٤٣٣
١٩٣٨	١١٣٥٣	٣٧٨٤	٣٤٦٣٣	٣٤٧٣٣	٣٤٦٣٣	٣٤٧٣٣	٣٤٦٣٣
١٩٣٩	١١٥٩٣	٣٧٨٥	٣٤٨٣٣	٣٤٩٣٣	٣٤٨٣٣	٣٤٩٣٣	٣٤٨٣٣
١٩٤٠	١١٨٢٣	٣٧٨٦	٣٥٠٣٣	٣٥١٣٣	٣٥٠٣٣	٣٥١٣٣	٣٥٠٣٣
١٩٤١	١٢٠٥٣	٣٧٨٧	٣٥٢٣٣	٣٥٣٣٣	٣٥٢٣٣	٣٥٣٣٣	٣٥٢٣٣
١٩٤٢	١٢٣٨٣	٣٧٨٨	٣٥٤٣٣	٣٥٥٣٣	٣٥٤٣٣	٣٥٥٣٣	٣٥٤٣٣
١٩٤٣	١٢٦١٣	٣٧٨٩	٣٥٦٣٣	٣٥٧٣٣	٣٥٦٣٣	٣٥٧٣٣	٣٥٦٣٣
١٩٤٤	١٢٨٤٣	٣٧٩٠	٣٥٨٣٣	٣٥٩٣٣	٣٥٨٣٣	٣٥٩٣٣	٣٥٨٣٣
١٩٤٥	١٣١٧٣	٣٧٩١	٣٦٠٣٣	٣٦١٣٣	٣٦٠٣٣	٣٦١٣٣	٣٦٠٣٣
١٩٤٦	١٣٤٠٣	٣٧٩٢	٣٦٢٣٣	٣٦٣٣٣	٣٦٢٣٣	٣٦٣٣٣	٣٦٢٣٣
١٩٤٧	١٣٦٣٣	٣٧٩٣	٣٦٤٣٣	٣٦٥٣٣	٣٦٤٣٣	٣٦٥٣٣	٣٦٤٣٣
١٩٤٨	١٣٨٦٣	٣٧٩٤	٣٦٦٣٣	٣٦٧٣٣	٣٦٦٣٣	٣٦٧٣٣	٣٦٦٣٣
١٩٤٩	١٤١٩٣	٣٧٩٥	٣٦٨٣٣	٣٦٩٣٣	٣٦٨٣٣	٣٦٩٣٣	٣٦٨٣٣
١٩٥٠	١٤٤٢٣	٣٧٩٦	٣٧٠٣٣	٣٧١٣٣	٣٧٠٣٣	٣٧١٣٣	٣٧٠٣٣
١٩٥١	١٤٦٥٣	٣٧٩٧	٣٧٢٣٣	٣٧٣٣٣	٣٧٢٣٣	٣٧٣٣٣	٣٧٢٣٣
١٩٥٢	١٤٨٩٣	٣٧٩٨	٣٧٤٣٣	٣٧٥٣٣	٣٧٤٣٣	٣٧٥٣٣	٣٧٤٣٣
١٩٥٣	١٤١٢٣	٣٧٩٩	٣٧٦٣٣	٣٧٧٣٣	٣٧٦٣٣	٣٧٧٣٣	٣٧٦٣٣
١٩٥٤	١٤٣٥٣	٣٧٩١٠	٣٧٨٣٣	٣٧٩٣٣	٣٧٨٣٣	٣٧٩٣٣	٣٧٨٣٣
١٩٥٥	١٤٥٨٣	٣٧٩١١	٣٨٠٣٣	٣٨١٣٣	٣٨٠٣٣	٣٨١٣٣	٣٨٠٣٣
١٩٥٦	١٤٨١٣	٣٧٩١٢	٣٨٢٣٣	٣٨٣٣٣	٣٨٢٣٣	٣٨٣٣٣	٣٨٢٣٣
١٩٥٧	١٤٠٤٣	٣٧٩١٣	٣٨٤٣٣	٣٨٥٣٣	٣٨٤٣٣	٣٨٥٣٣	٣٨٤٣٣
١٩٥٨	١٤٣٧٣	٣٧٩١٤	٣٨٦٣٣	٣٨٧٣٣	٣٨٦٣٣	٣٨٧٣٣	٣٨٦٣٣
١٩٥٩	١٤٦٠٣	٣٧٩١٥	٣٨٨٣٣	٣٨٩٣٣	٣٨٨٣٣	٣٨٩٣٣	٣٨٨٣٣
١٩٦٠	١٤٨٣٣	٣٧٩١٦	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣
١٩٦١	١٤٠٦٣	٣٧٩١٧	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣
١٩٦٢	١٤٣٩٣	٣٧٩١٨	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣
١٩٦٣	١٤٦٢٣	٣٧٩١٩	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣
١٩٦٤	١٤٨٤٣	٣٧٩٢٠	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣
١٩٦٥	١٤٠٧٣	٣٧٩٢١	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣
١٩٦٦	١٤٣٠٣	٣٧٩٢٢	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣
١٩٦٧	١٤٤٣٣	٣٧٩٢٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣
١٩٦٨	١٤٦٦٣	٣٧٩٢٤	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣
١٩٦٩	١٤٨٩٣	٣٧٩٢٥	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣
١٩٧٠	١٤١٢٣	٣٧٩٢٦	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣
١٩٧١	١٤٣٤٣	٣٧٩٢٧	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣
١٩٧٢	١٤٤٧٣	٣٧٩٢٨	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣
١٩٧٣	١٤٦٠٣	٣٧٩٢٩	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣
١٩٧٤	١٤٨٣٣	٣٧٩٢١٠	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣
١٩٧٥	١٤٠٦٣	٣٧٩٢١١	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣
١٩٧٦	١٤٣٩٣	٣٧٩٢١٢	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣
١٩٧٧	١٤٤٢٣	٣٧٩٢١٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣
١٩٧٨	١٤٦٤٣	٣٧٩٢١٤	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣
١٩٧٩	١٤٨٧٣	٣٧٩٢١٥	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣
١٩٨٠	١٤٠١٣	٣٧٩٢١٦	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣
١٩٨١	١٤٢٤٣	٣٧٩٢١٧	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣
١٩٨٢	١٤٤٧٣	٣٧٩٢١٨	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣
١٩٨٣	١٤٦٩٣	٣٧٩٢١٩	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣
١٩٨٤	١٤٨٢٣	٣٧٩٢٢٠	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣
١٩٨٥	١٤٠٤٣	٣٧٩٢٢١	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣
١٩٨٦	١٤٢٧٣	٣٧٩٢٢٢	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣
١٩٨٧	١٤٤٩٣	٣٧٩٢٢٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣	٣٩٥٣٣	٣٩٤٣٣
١٩٨٨	١٤٦٢٣	٣٧٩٢٢٤	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣	٣٩٧٣٣	٣٩٦٣٣
١٩٨٩	١٤٨٤٣	٣٧٩٢٢٥	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣	٣٩٩٣٣	٣٩٨٣٣
١٩٩٠	١٤٠٦٣	٣٧٩٢٢٦	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣	٣٩١٣٣	٣٩٠٣٣
١٩٩١	١٤٢٩٣	٣٧٩٢٢٧	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢٣٣	٣٩٣٣٣	٣٩٢

جدول ملحق رقم (٢)

معامل رأس المال للقطاعات الاقتصادية

الصناعة	الزيادة في الناتج المحلي (مليار جنيه)	الزيادة في الاستثمارات (مليار جنيه)	معامل رأس المال (%)	١٩٨٢/٨٦ - ١٩٨٢/٨١	
				اجمالي	مليون جنيه
الزراعة	٧٦٨٥٣	٣٧٣٩٧	٤٤	٠	٠
الصناعة والتعدين	١٧٩٤٢	٨٦١٦٩	٥٠	٠	٠
البترول ومنتجاته	٢٢٤٣٧	١٣٢٢٦	٥٥	٠	٠
الكربياء	٧٧٣٢	٢٩٠٣٩	٣٧	٢٧	٣٧٣٩٧
التشييد والبناء	٤٥٣٨	٩٤١٢	٢٠	٢	٩٤١٢
النقل والمواصلات	٥٠٤٥	٥٧٧٩١	١١	١١	٥٧٧٩١
قناة السويس	٢٠٦٤	٢٣٥٠	١٢	١٢	٢٣٥٠
التجارة	٩٧٨٠	٤٦١١	٤٧	٤٧	٤٦١١
العمال	٤١٥٠	١١٩٢	٣٢	٣٢	١١٩٢
التأمين	٢٢٠	٠	٤٣	٤٣	٠
السياحة	٩٢٨	٤٥٢٥	٤٨	٤٨	٤٥٢٥
الاسكان	١٩٢	٤٦٢٦	٤٩	٤٩	٤٦٢٦
المرافق العامة	٢٤٧	٢٨٥٨	٨٢	٨٢	٢٨٥٨
خدمات اجتماعية وشخصية	٢١٧٢	٩٢٠٨	٤٩٦	٤٩٦	٩٢٠٨
التأمينات الاجتماعية	٩٧	٦٥١٥	٣٨	٣٨	٦٥١٥
الامثليات الحكومية	١٢٢١٤	٦٢٧٤	٨٥	٨٥	٦٢٧٤
الإجمالي	٣٥٤٨٦	٩٢٨١٢	٣٨٢	٣٨٢	٩٢٨١٢

الหมาย : ج...فت وحسبت من : وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الاموال العام المتضمنة لـ المذكورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٢/٨٦ .

المراجع

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي للاحصاءات في جمهورية مصر العربية ، اعداد متفرق ، القاهرة .
2. Hays, W.L.: Statistic, 3rd edition, Holt Rinehart and Winston, Publishing Company, New York, U.S.A., 1981, P. 536-5711.
3. Burck, M.C.: Some analyses of income food relationships, J. Amer. Stat. Assoc. Vol. 53, 1958, December, PP. 905-927.
4. Mellor, J.W.: The Economics of Agricultural Development, Published by K.K. Vora for vora and Co., PVT. Ltd., Bomby, 1969, PP. 59.
5. Snedecor, G.W. & W.G. Cochran: Statistical methods, 6th edition, The Iowa State Univ. Press, Ames, Iowa, U.S.A., 1973.
6. Bridge, J.L.: Applied econometrics, North-Holland, Publishing Company, Amsterdam, London, 1971.
7. United Nations-Food and Agriculture Organization (FAO): Agricultural Commodity Projections (1970-1980), Vol. 1, Rome, 1970.
8. Melor, G.M. & Baldwin, R.E.: Development: Theory, History and Policy, John Wiley & Sons, Inc., New York, U.S.A. 1957. PP. 511-543.
9. Shapiro, E.: Macroeconomic Analysis, 3rd edition, Harcourt Brace Jovanovich, Inc., New York, U.S.A., 1974, PP. 383-407.
- ١٠ - وزارة التخطيط، الادار والعام السيدى للخطة الخمسية (٨٨/٨٨-٩٢/٩٢)، القاهرة، ١٩٨٦.
- ١١ - وزارة التخطيط، الادار والعام التفصيلى للخطة الخمسية (٨٣/٨٣-٨٧/٨٧)، القاهرة، ١٩٨٢.